

## اللامركزية في تونس: من رهان سياسي إلى «انتكاسة» ميدانية

## تفعيل الحكم المحلي بقي حبيس الإرادة المزاجية للسلطة المركزية

وضع مشروع اللامركزية وفعاليتها في تونس مجموعة واسعة من الأسئلة بشأن الحاجة إلى تحويل نظام الحكم من المركز إلى الأطراف، والقدرة على تطبيق حكم لامركزي ناجح يقطع نهائيا مع عقود طويلة من التهميش واللامبالاة والمعاونة التي عايشتها مناطق داخلية تونسية.

الحبيب مباركي  
كاتب تونسي

تونس - بدأ مشروع تطبيق اللامركزية في تونس معلقا بين الترتيبات الإدارية "المزاجية" للسلطة المركزية والواقع الميداني المتشظي والمفتوح على أكثر من أزمة، منذ تنظييم أول انتخابات بلدية في أعقاب ثورة يناير 2011.

وتعيش تونس على وقع مخاوف من ضبابية المشهد السياسي المتنازع والصراع العلني بين رؤوس الحكم والمعارك الحزبية وسط تعالي المطالب الاجتماعية التي تنذر بدخول البلاد

مرحلة حرجة، خصوصا مع تفاقم المشاكل المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد وتعطل حركة الإنتاج على أكثر من صعيد.

كان الحديث عن اللامركزية قبل عامين تقريبا، وفي مثل هذا التوقيت بالذات، وغزا جل المنصات الإعلامية في تونس بوسائلها المتعددة، حيث تداول خبراء وسياسة وإعلاميون هذا المشروع بالنقاش والتحليل، محاولين الوصول إلى أبعاده المختلفة ومآلاته والحدود القصوى التي يمكن أن يلامسها على أرض الواقع.

وينظر إلى مشروع اللامركزية، الذي خصصت له موارد مالية هامة، وباركه فاعلون سياسيون والمجتمع المدني على أنه يمكن أن يكون أداة تفتيش للضغط السلط على كامل الدولة.

وتعاني مناطق داخلية في تونس من الفقر والأزمات التنموية والاجتماعية المتفاقمة، حيث علت الأصوات المطالبة بالقطع مع سلطة المركز وما خلفته طيلة عقود طويلة من التهميش والتمييز الجهوي.

ويرى مراقبون أنه رغم هالة التهلل ورهانات الدولة الكبيرة على المشروع، إضافة إلى حمزة التشريعات القانونية التي وضعت له والتمويلات المالية التي رصدت، إلا أن مشروع اللامركزية في تونس بدأ منتكسا بعد مرور سنتين على انطلاقه.

ويرجع السياسي التونسي أحمد نجيب الشابي تعطل اللامركزية في تونس إلى إرادة النخب السياسية والفاعلين عموما لعدم تقبلهم فكرة أن الحكم المحلي هو السبيل الوحيد للنهوض بالواقع المتنازم الذي تعيشه البلاد، إضافة إلى آفة البيروقراطية التي تمثل أزمة في حد ذاتها.

ويقول الشابي في تصريح لـ"العرب" إن تطبيق اللامركزية في تونس يصطدم

## آفاق اقتصادية قاتمة.. تونس «ترقص على حافة بركان»

فرانسيس غيلس  
باحث مساعد في مركز برشلونة للشؤون الدولية

تواصل الدولة الواقعة في شمال أفريقيا مواجهة اقتصادها المتدهور في اندحار تشهده منذ 2011، بينما تبدو مؤهلاتها الديمقراطية رثة أكثر، ويتساءل عدد متزايد من الشباب التونسي عن الهدف من الديمقراطية مع بقاء الوظائف الشاغرة نادرة، والفساد متفشيا، والسياسة إلى مسرحية دمي.

تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى نهاية الطريقة التي تمارس بها «الديمقراطية» في تونس

ليست توقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة بالنسبة لتونس مشجعة، ويتوقع أن يظل النمو الاقتصادي، باستثناء العام المقبل، أقل من 3 في المئة حتى 2025. وحسب ما قال



## ينقصها اهتمام مركز الدولة

كل هذه العوامل تتضافر وتفسر التباطؤ الملحوظ في تمكين السلطة الجهوية والإقليمية.

ويضيف أن "البرامج مفقودة حتى على المستوى الوطني، فكيف تكون موجودة على المستوى المحلي؟ فالأزمة الاقتصادية خانقة والدولة أصبحت غير قادرة حتى على تخصيص مبالغ مقبولة للتنمية، إن النسبة الأعظم موجهة للأجور والتعويض وتسديد الديون. ولا تبقى إلا نسبة محدودة للتنمية. وفي هذه الحالة، فإن الجهود بتوجه إلى تأمين الاحتياجات الدنيا".

لكن هذا الموقف بدأ غير مقنع لبعض المراقبين الذين يرون أن المجالس البلدية المنتخبة في العام 2018 تعمدت الاستعراض السياسي، متجاهلة بذلك العمل على تطوير الخدمات بالجهات التي شكت طويلا من المركزية. ويؤكد رئيس لجنة المالية في البرلمان التونسي هيكل المكي في تصريح سابق لـ"العرب" أنه "من غير المقبول أن تصرف المجالس البلدية إلى معارك أخرى بعيدة عن اختصاصاتها وبمنطق الغالبية ولتنفيذ مخططات أيديولوجية".

ويضيف في هذا السياق أن "للمجالس البلدية أنوارا أخرى أهم من خلق معارك جانبية تتماشى وأيديولوجية البعض.. وهذه المجالس البلدية مطالبة بالنهوض بالبنية التحتية والإنارة والنظافة وغيرها".

## مشروع شامل

يرى بعض المحللين أن إمكانيات تحقيق مشروع اللامركزية في تونس هائلة، لكن هذا المشروع لن يكتب له النجاح ما لم تدل جميع الأطراف بدلوها، بدءا من الحكومة المركزية والسلطة المحلية، مروراً بالمجتمع المدني، ووصولاً إلى الجهات الدولية المانحة. وتعلو المطالب بضرورة إعطاء المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية وعدم حصرها في أنشطة جانبية، حيث يتطلب ذلك قدرا كبيرا من الانفتاح والوعي لدى الفاعلين السياسيين وترسيخ فكرة الديمقراطية.

وينظر إلى الطبقة السياسية في تونس على أنها لم تستوعب فكرة تفعيل الحكم المحلي وأنه لا يعني الحد من المجال التقليدي لسلطة المركز، بقدر ما هو إشراك لمختلف الفاعلين من مجتمع مدني ومنظمات اجتماعية حسب ما جاء في الدستور.

ويؤكد أحمد نجيب الشابي أنه "حان الوقت لوقف جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من أجل الدفاع عن مشروع اللامركزية، وضرورة التوافق على إنجاحه لأنه السبيل الوحيد لإخراج تونس من أزمتها".

وقدم تصوره للمشروع الذي قال إنه "لا يكون إلا بوضع خطة عمل على المدى البعيد تكون مرفوقة ببرنامج واضح، يلتزم به الجميع ويعملون على تطبيقه".

ويضمن الاستقرار والاستمرار، مما يفسر تغيير الأولويات وخاصة تلك التي تتطلب موارد هامة أو تشتيت الجهود.

أحمد نجيب الشابي  
النخب السياسية تعتبر اللامركزية مدخلا لتفكيك الدولة

هيكل المكي  
أزمة البلديات أنها تنهزم بمعارك جانبية بعيدة عن اختصاصاتها

عمر بالهادي  
تطبيق اللامركزية مكبل بعراقيل تفرضها السلطة المركزية

وفي بلد مثل تونس كغيره من دول العالم ينصبّ التركيز فيه حاليا على محاربة جائحة كورونا، فإن الأولوية تضع إدارة الأزمة الصحية قبل كل شيء.

هذا بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي تجعل السلطة الجهوية في آخر اهتمامات الأحزاب النافذة التي ربما ترى فيها خطرا على موقعها ومصيرها. وهو ما يفسره الباحث عمر بالهادي بقوله إن

مسألة الجهوية (المناطية) تطرح بقوة، حيث برزت مظاهر التفاوت الجهوي على عدة أصعدة، والثورة كانت المناسبة التي سمحت بهذه التشريعات من خلال المطالب التي رفعت خلال الفترة 2011-2014".

ويقف المراقبون لمسار الحكم اللامركزي على حصيلة هزيلة لنشاط المجالس البلدية بعد سنتين من التجربة التي ينظر لها بعين الريبة والتحسر وتترجمها التقارير السنوية للجان المكلفة بمراقبة نشاط هذه المجالس.

وأظهر تقرير الهيئة العليا للمالية المحلية الأسبوع الماضي حول مساهمة البلديات في الاستقرار، أن جل هذه البلديات تقريرا تقريبا غارقة في المديونية، ما يثير التسكوك حول أدائها رغم ترسانة القوانين والتشريعات التي خصصت لها. وأكد التقرير، الذي رصد أداء البلديات في العام 2019، على ضعف المساهمة الجميلة لها في نفقات الاستثمار بنسبة 4 في المئة مقارنة مع مواردها الاعتيادية المنجزة والتي بلغت 47.2 مليون دينار سنة 2017 لتصل إلى 1168.9 مليون دينار سنة 2019.

وليس هذا فحسب بل إن العديد من المراقبين يرجعون البداية المنتكسة لتجربة الحكم المحلي إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها تونس، والصراع المعلن مع السلطة المركزية التي تهتم أكثر بما هو مركزي

لتعود الجميع على المركزية المشطحة طوال 60 سنة، سواء السلطة المركزية التي تتشبث بسلطتها الواسعة نتيجة القوانين والعقلية والاعتمادات المركزة في أيدي المركز من وزارات وشركات ووكالات وطنية، أو كذلك السلطة المحلية التي لا تزال بصدد التأسيس وتفقر إلى الإمكانيات والموارد وتحتاج إلى التمكين ووضع القوانين.

ويتساءل محللون ومهتمون بتجربة اللامركزية بشأن حاجة تونس إلى تحويل نظام الحكم من المركز إلى الأطراف، وهل أنها كانت مهياة لنموذج الحوكمة وتفعيل التشريعات والقوانين التي سنت بغاية تطبيق الحكم اللامركزي.

كما تطرح أسئلة حول إلى أي مدى يمكن أن تكون الأزمات التي تعيشها تونس على غرار تعطل إنتاج الفوسفات في قفصة أو أزمة "الكامور" في تطاوين وغيرها من الأزمات المتشابهة التي تظهر كل يوم (مؤخرا سببلة)، انعكاسا للتجارب الفاشلة للحكم المحلي.

## أزمة موروثية

يعتبر عمر بالهادي، الأستاذ والباحث في جغرافية المدن والأقاليم، أن "المجتمع لا يكون دائما مهيا للإصلاحات الهيكلية الكبرى مهما كان نوعها وشكلها".

ويقول إن "تونس كانت بحاجة إلى التغيير منذ الثمانينات عندما بدأت

## آفاق اقتصادية قاتمة.. تونس «ترقص على حافة بركان»

في معظم تجاريتها، إلى زيادة الأهم الاقتصادي. ويذكر أنّ وكالة التصنيف موديز أعلنت أنها ثبتت تصنيف تونس عند "بي2" مع تغيير الأفاق إلى سلبية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض الاقتصاد التونسي بنسبة 7 في المئة هذا العام وأن يتعشع بنسبة 4 في المئة العام المقبل وبنسبة متواضعة تقدر بـ3 في المئة في السنوات التالية. وأيا كان ما يوصي به صندوق النقد الدولي لتونس في الأشهر المقبلة، فإن توصياته السابقة لم تسمع حتى الآن. وانتشرت الديون بشكل كبير بسبب الارتفاع الهائل في عدد موظفي الخدمة المدنية والعاملين في المؤسسات شبه الحكومية. ولم تصب تونس دولة أكثر تحزرا اقتصاديا، بل العكس. تضع مصالح الشركات الخاصة القائمة والقابضة العمالية الرئيسية (اتحاد

النائية الأقر، التي ثارت في 2011 وشهدت تراجع مستوى المعيشة فيها منذ ذلك الحين. حسب هاشمي عليه، يثير هذا "الاندحار الطويل والخطير" القلق لأن الإحصاءات لا تأخذ الدعايات الاقتصادية الكاملة للوباء الذي اجتاز تونس حتى الصيف في الاعتبار. وقد يؤدي الركود المزيج في أوروبا، التي تنخرط تونس معها

الاقتصادي هاشمي عليه، في تحليله الأخير لاقتصاد البلاد على كوكبه، "ترقص تونس على حافة بركان يصعب التنبؤ بموعده ثورانه".

ووجد استطلاع رأي نظمه مركز الشباب العربي في 2020 أن 27 في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما في جميع أنحاء العالم العربي يفكرون في الهجرة. ويحاول 15 في المئة منهم القيام بذلك. يعتقد أكثر من نصف المستجوبين التونسيين أن الاحتجاجات يمكن أن تحدث خلال العام المقبل. ويتوقع 40 في المئة أن تنتج عن الفساد (الإسيما بين النواب)، ويرى 29 في المئة أن مشكلة البطالة ستشعل الشرارة الأولى.

التي تبلغ نسبة البطالة 19.4 في المئة خلال الربع الثاني من السنة الحالية. وتعد معدلات البطالة أعلى بين الشباب وفي المناطق

ويعتقد البعض اليوم أن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى نهاية الطريقة التي تمارس بها "الديمقراطية" في تونس. فلا يمكن أن تصف كلمة "ديمقراطية" نظام حكم اللصوص (الكلبيتوقراطية)، وإضعاف ما كان يوما خدمة مدنية شامخة، ومواقف سياسية مخزبة بين الأحزاب التي تعتبر نفسها مشكّلة للديمقراطية الوحيدة في العالم العربي.

التشخيص الاستحقاق

